

**محضر اجتماع**  
**الجمعية العامة العادية**  
**المنعقدة في ٢٠ مارس ٢٠٢٣**

انعقدت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك التجاري الدولي (مصر) في تمام الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الإثنين، الموافق ٢٠ مارس ٢٠٢٣. وذلك بناءً على دعوة السيد الأستاذ/ شريف سمير محمود سامي، رئيس مجلس الإدارة، التي نشرت بجريدتي الجمهورية والدستور بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢٣ (إخطار أول)، وجريدتي الأهرام والجمهورية بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٣ (إخطار ثاني).

عقد الاجتماع بمقر البنك بالحي المالي بالقرية الذكية، منطقة F10 مبنى B٢١٩ (الكيلو ٢٨ طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي)، محافظة الجيزة. وفي ضوء قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠، شارك السادة المساهمون في الاجتماع من خلال وسائل الاتصال الحديثة باستخدام تقنية E-magles. كما حضر بعض السادة المساهمون بشخصهم. وتم تسجيل واستيفاء بيانات المساهمين متضمنةً شهادات تجميد الأسهم من خلال المنصة الإلكترونية عبر الرابط المخصص لذلك وهو "rebrand.ly/cibbank"، وأتيح التصويت عن بعد إلكترونياً لكافة المساهمين الحاضرين.

وإعمالاً لنص المادة "٤١" من النظام الأساسي للبنك، رأس الاجتماع السيد/ شريف سمير محمود سامي، رئيس مجلس الإدارة.

والتزاماً بنص المادة "٦٠" من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة بشخصهم الآتي أسماؤهم:

- السيد/ حسين محمد ماجد حسين أباطة - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
- الدكتورة/ أماني محمد نجيب أبو زيد - عضو غير تنفيذي
- السيدة/ ماجدة رأفت جندي حبيب - عضو غير تنفيذي
- السيد/ باريش داتاترايا سرگنانكار - عضو غير تنفيذي
- السيد/ راجيف كريشان لان كاكرا - عضو غير تنفيذي
- السيد/ جاي-مايكل بنالو - عضو غير تنفيذي
- السيد/ فاضل عبد الباقي أبو الحسن القفاط العلي - عضو غير تنفيذي ممثل عن شركة ألفا أوركس ليمتد
- السيد/ عزيز مولجي - عضو غير تنفيذي ممثل عن شركة ألفا أوركس ليمتد
- السيد/ أمين هشام محمد أمين عز العرب - عضو غير تنفيذي

كما حضر السيد/ طارق عبد الحميد رشدي - عضو غير تنفيذي عن طريق الاتصال المرئي.

محمد سامي محمود

وحضر الاجتماع بشخصهم السادة مراقبا حسابات البنك:

- السيد/ كامل مجدي صالح، الشريك التنفيذي، مفوضاً من السيد/ فريد سمير فريد، الشريك بمكتب جرانت ثورنتون - محاسبون ومراجعون.
- السيد/ تامر صلاح الدين عبد التواب - الشريك بمكتب برايس وتر هاوس كوبرز عز الدين ودياب وشركاهم محاسبون قانونيون.

واستهل السيد رئيس مجلس الإدارة الاجتماع مرحباً بالمساهمين والحاضرين. كما أكد سيادته حضور كافة أعضاء مجلس الإدارة سواء بشخصهم أو عن طريق الاتصال المرئي. كما حضر مراقبا الحسابات بشخصهما.

ثم اقترح السيد رئيس الاجتماع تعيين كل من:

أمين سر الجمعية  
جامع أصوات  
جامع أصوات

الأستاذة/ مها سعيد خليل الشاهد  
الأستاذ/ محي الدين التهامي إبراهيم محمد  
الأستاذ/ مصطفى محمد أبو العباس محمد جبر

وفي ضوء عدم وجود أي اعتراض على أي منهم، طلب رئيس الجمعية من السادة جامعي الأصوات إعلان نسبة حضور السادة المساهمين للاجتماع. وأعلن الأستاذ/ مصطفى محمد أبو العباس محمد جبر أنه قد حضر الاجتماع عدد (١,٧٩٥,٠٧٨,٢١٥) سهم بالأصالة تمثل ٥٩,٨٥ % من رأس مال البنك.

وأكد مراقبا الحسابات نسبة حضور السادة المساهمين المذكورة وأعلننا توافر النصاب القانوني لصحة انعقاد اجتماع الجمعية العامة.

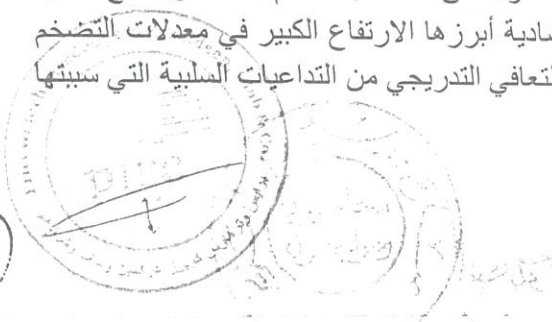
ثم شرح رئيس الاجتماع الإجراءات التي ستتبع أثناء الاجتماع حيث سيتم تلاوة كل بند ومناقشته ثم منح برهه من الوقت للسادة المساهمين ممن لم يصوتوا بعد للتصويت على البند عن طريق المنصة الالكترونية، أو لمن يريد من السادة المساهمين تعديل التصويت سواء بالقبول أو الرفض أو الامتناع عن التصويت.

ثم شرع سيادته في تناول بنود جدول الأعمال والمباح محتواه عن طريق المنصة الالكترونية، وموقع البنك الالكتروني، وبالإدارة المهنية لاطلاع السادة المساهمين وذلك على النحو التالي:

#### البند رقم (١)

#### النظر في تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

استعرض السيد رئيس الاجتماع ملخصاً للتقرير السنوي لمجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠٢٢ والمعروض بالكامل على السادة المساهمين، مستهلاً سيادته التقرير بتسليط الضوء على نشاط البنك لعام ٢٠٢٢ والنتائج المالية التي حققها خلال العام الذي شهد أحداث عالمية وتحديات اقتصادية أبرزها الارتفاع الكبير في معدلات التضخم الذي واجهته العديد من الدول ومن ضمنها مصر، بالرغم من التعافي التدريجي من التداعيات السلبية التي سببتها جائحة كوفيد-١٩.



علاء الدين محمد جبر



وعلى الرغم من التحديات والصعوبات الاقتصادية التي شهدتها عام ٢٠٢٢، استطاع البنك التجاري الدولي أن يثبت قوة ومرونة نموذج أعماله مُحققاً نتائج مالية وغير مالية قوية مُعتمداً في ذلك على خبرة رأسماله البشري وبنية تحتية تكنولوجية قوية، وكذلك تبنيه استراتيجية لنمو النشاط تركز على ثلاثة محاور رئيسية:

الأول: تعزيز قوة العلامة التجارية التي ينفرد بها البنك. والمحور الثاني هو تنمية وتنويع قاعدة العملاء ومصادر الإيرادات لتعزيز مستويات المرونة وتحقيق أهداف الاستدامة. والمحور الثالث هو ترسيخ المكانة الرائدة للبنك في مجال الخدمات البنكية الرقمية. ويشكل مستخدمو الخدمات المصرفية الإلكترونية حالياً نحو ٦٦% من قاعدة عملاء البنك، كما ارتفع حجم معاملات خدمة الانترنت البنكية إلى قيمة بلغت ٦٥,٦ مليار جنيه مصري.

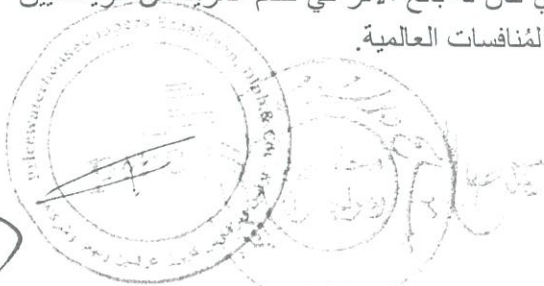
وفي إطار الخطط الاستراتيجية للتوسع بأعماله في مختلف أسواق المنطقة، استحوذ البنك على الحصة المتبقية والتي تبلغ ٤٩% في بنك ميفير-CIB في كينيا ليصبح مملوكاً للبنك بالكامل، وذلك بعد الحصول على موافقتي البنك المركزي المصري والبنك المركزي الكيني في يناير ٢٠٢٣، والمستهدف تحويل بنك MCIB إلى مركز أعمال استراتيجي للأسواق منطقة شرق أفريقيا.

وفيما يتعلق بموارد البنك البشرية، بلغ قوام فريق العمل ٧٦٨٩ موظفاً بنهاية عام ٢٠٢٢، بنسبة تمثيل نسائي بلغ ٢٨,٢١%. وتم إطلاق ٧٥ برنامجاً تدريبياً خلال العام استفاد منه أكثر من ٣٠٠٠ موظف.

ثم سرد سيادته أهم مؤشرات الأداء المالي خلال عام ٢٠٢٢، على النحو التالي:

- سجل البنك صافي أرباح مُجمعة ١٦,١١ مليار جنيه ارتفاع سنوي بمعدل ٢١%، بينما بلغ صافي الأرباح المُستقلة ١٦,١٣ مليار جنيه مصري، وهو نمو سنوي بمعدل ٢٠% مقارنةً بعام ٢٠٢١.
- وزادت الإيرادات المُستقلة بنسبة ٢٢% لتبلغ ٣٢,٧٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢،
- وبلغ العائد على مُتوسط حقوق الملكية (ROAE) ٢٥,١% بالقوائم المالية المُجمعة (بعد توزيع الأرباح المُقترحة) مُقابل ٢١,٧% خلال العام السابق.
- زادت محفظة القروض بنسبة ٣٦% لتصل إلى ٢٢٢,٧ مليار جنيه بنهاية العام،
- واصل البنك جهوده لتنمية الودائع محققاً زيادة سنوية ٣١% ليلبُغ إجمالي الودائع ٥٣١,٦ مليار جنيه
- وقد نجح البنك في الحفاظ على قوة مُعدل كفاية رأس المال (CAR)، حيث سجل ٢٢,٧% بنهاية عام ٢٠٢٢ مُتجاوزاً بذلك الحد الأدنى المُقرر من البنك المركزي.

وفي ضوء التزامه بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، واصل البنك اهتمامه بالبيئة والتغير المناخي من خلال برنامج التمويل المستدام، كما شارك بنجاح في مؤتمر (COP27) في شرم الشيخ. ونجح البنك في الانضمام لعدة تحالفات وأطر عمل دولية في مجال البيئة وخفض صافي انبعاثات الكربون إلى الصفر. ومن خلال ما يستعرضه التقرير، واصلت مؤسسة البنك التجاري الدولي الخيرية إنجازاتها الاجتماعية من خلال العديد من المشروعات المستمرة والمستجدة والتي تهدف لتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية المقدمة للأطفال في مصر. وعلاوة على ذلك، تبرع البنك بمبلغ ٣٠ مليون جنيه مصري لمبادرة تحسين جودة الخدمات المُقدّمة للأطفال المُبتسرين. وفي المجال الرياضي، استمر البنك في رعايته للأنشطة الرياضية، وجاء دعم رياضة الاسكواش ورعاية أصحاب المواهب الواعدة في مقدمة أولوياته في هذا الصدد، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تقدّم المزيد من الرياضيين المصريين في التصنيف العالمي من خلال المشاركة في كبرى المنافسات العالمية.



الإدارة العامة



وبعد سرد ملخص لتقرير مجلس الإدارة، أشار السيد رئيس الاجتماع إلى أنه ورد خلال المدة القانونية من السيد المساهم/ محمود لطفي مصطفى السقا بصفته مالك لعدد (٢٠٠) سهم وبصفته ولي طبيعي على نجله القاصر يوسف المالك لعدد (١٠٠) سهم اعتراض رسمي على انعقاد الجمعية العامة وكذلك على جدول أعمالها بصفة عامة، وعلى بعض البنود بصفة خاصة وإثباتها عقب كل قرار، وطلب سحب الثقة من مجلس الإدارة. كما اعترض على ما ورد بمحضر الجمعية العامة السابقة المنعقدة في ٢٧ مارس ٢٠٢٢. كما طلب السيد/ محمود لطفي السقا تزويد القاعة بشاشة عرض موصلة بجهاز الكمبيوتر لإثبات اعتراضاته.

ثم أوضح السيد رئيس الاجتماع بأن نظام الحضور الإلكتروني يتيح للمساهم المشاركة وإثبات الاعتراضات كيفما يشاء، وأن ما يُدون في محضر اجتماع الجمعية العامة هو ما تنص عليه المادة ٧٥ من قانون الشركات المساهمة من إثبات خلاصة وافية لمناقشات الاجتماع، وأنه سيتناول الرد على الاعتراضات والاستجابات والتعليقات الواردة من السادة المساهمين المذكورين بالقدر الذي لا يعرض مصالح البنك للضرر وبما لا يخل بحقوق جموع المساهمين وذلك على النحو التالي:

**أولاً:** الزعم بوجود تزوير للوقائع فيما دون في محضر اجتماع الجمعية العامة المؤرخ ٢٧/٣/٢٠٢٢ من تنازل أحد المساهمين عن استجوابه.

**الرد:** أن ما ورد في محضر اجتماع الجمعية العامة المشار إليها من تنازل أحد المساهمين عن الاستجابات والطلبات المقدمة منه هو تقريراً للواقع وما حدث بالفعل من قبل السيد المساهم/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢. كما وقدم السيد المساهم/ محمود لطفي مصطفى السقا تنازلاً بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢ عن طلب كان قد قدمه بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٢ بشأن الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من تنازل المساهم المقدم للاستجابات، إلا أن الشفافية من مجلس الإدارة جعلته يعرض الاستجابات على الجمعية العامة التي انعقدت في ٢٧/٣/٢٠٢٢ ورفضت الجمعية اقتراح المساهم، ولو أراد المجلس تغيير الحقيقة لما حرص على عرض الاستجابات والتصويت على المقترح.

**ثانياً:** الادعاء بأن تقرير الحوكمة وتقرير مجلس الإدارة تضمنتا إثبات وقائع غير صحيحة / غير حقيقية من حيث تأكيد البنك على الشفافية مع المساهمين، وعاد المساهم وكرر واقعة التزوير المزعومة في الاستجابات الأولى واعتبر أن ذلك يخالف مبدأ الشفافية.

**الرد:** الحقيقة أن المساهم تعمد خلق واقعة مزيفة وادعى خلافاً للحقيقة وجود التزوير على الرغم من عدم وجوده وبنى على ذلك استجوابه الثاني وبالرد على الاستجابات الأولى يكون الاستجابات الثاني بالتبعية لا أساس له.

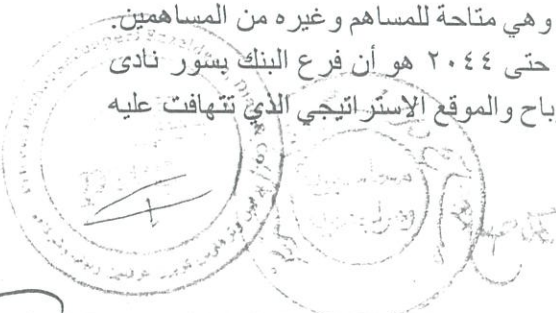
**ثالثاً:** ما ذكر بشأن عقد نادي الزمالة الجديد، يمكن اختصار الاعتراض في هذا الشأن بالاستفسار عن قيمة المبالغ التي تم سدادها لنادى الزمالة؟ سبب دفع مبلغ ١٠٩ مليون مقدم من الإيجار عن الفترة من عام ٢٠٢٩ حتى عام ٢٠٣٩؟ والسبب في صدور حكم النقص ضد البنك وهل كان ذلك نتيجة تقصير أو نقاعس الإدارة القانونية؟

**الرد:**

الأصل هو أن التعاقدات التجارية والتفاوض من المسائل التي لا تناقش في الجمعية العامة،

المبالغ التي تم سدادها لنادى الزمالة موجودة ضمن القوائم المالية للبنك وهي متاحة للمساهم وغيره من المساهمين والسبب في سداد القيمة الإيجارية بصورة مقدمة عن المدة من ٢٠٢٩ حتى ٢٠٤٤ هو أن فرع البنك بسور نادى الزمالة هو من أهم وأكبر فروع البنك من حيث عدد العملاء وحجم الأرباح والموقع الاستراتيجي الذي تنهافت عليه البنوك.

محمد عبد الله





بالإضافة إلى أن البنك قد تمكن من خلال هذه الصفقة من امتداد عقد الإيجار بميزة إيجاريه أفضل من أقرانه المستأجرين الآخرين في ذات المنطقة، وهو ما يعد مكسب للبنك بالإضافة إلى احتفاظ البنك بالموقع الاستراتيجي والمحافظه على الفرع الأكبر من فروع البنك.

**رابعاً:** بشأن تعيين الأستاذ/ أمين هشام عز العرب كعضو بمجلس الإدارة وترشيحه لرئاسة المجلس بالمخالفة للقانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن تعارض المصالح.

**الرد:**

(أ) وفقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ الذي تمسك به المساهم فإن القانون المشار إليه لا ينطبق من الأساس على الأستاذ/ أمين هشام عز العرب كونه من غير المخاطبين بالقانون حيث أن ذلك لا ينطبق على مستشار البنك المركزي وغيره.  
(ب) موافقة البنك المركزي المصري على تعيين الأستاذ/ أمين هشام عز العرب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي للبنك التجاري الدولي (وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد).

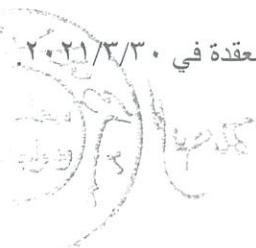
وللتذكرة صدر حكم من محكمة القضاء الإداري بعدم قبول دعوى أحد المساهمين (السيد/ عبدالله لطفي مصطفى السقا وهو الأخ الشقيق للمساهم صاحب الاستجواب) بتحريك الدعوى الجنائية ضد الأستاذ/ أمين هشام عز العرب واتخاذ نيابة الأموال العامة قراراً بحفظ البلاغ المقدم ضده يمثل إلغاء قضائياً ضمناً للقرار المشار إليه.

**خامساً:** عن زعم بإدخال الغش في تقرير الحوكمة بعدم تضمين السيرة الذاتية للأستاذ/ أمين هشام عز العرب قرار البنك المركزي الصادر بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٢٠ بعزله من منصبه نتيجة وجود مخالفات.  
**الرد:** إن عدم ذكر هذا القرار ضمن السيرة الذاتية هو ما يوافق الحقيقة حيث أن البنك المركزي المصري قام بإلغاء القرار المذكور إلغاءً ضمناً بإصداره قرار بتعيين الأستاذ/ أمين هشام عز العرب مستشاراً لمحافظ البنك المركزي، ومرة أخرى بالموافقة على تعيينه عضواً بمجلس إدارة البنك التجاري الدولي.  
هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هناك - كما أسلفنا - دعوى قضائية أقيمت أمام محكمة القضاء الإداري بطلب تحريك الدعوى الجنائية ضد الأستاذ/ أمين هشام عز العرب ومجلس الإدارة بالكامل استناداً لقرار البنك المركزي المصري وقد أصدرت المحكمة حكمها بعدم قبول الدعوى.

**سادساً:** الزعم بوجود تزوير قبطية المساهمين الحاضرين للجمعية العامة العادية في ٣٠/٣/٢٠٢١.  
**الرد:** سبق إثارة الزعم المذكور بشأن محضر اجتماع جمعية ٣٠/٣/٢٠٢١ في اجتماع الجمعية العامة المنعقد بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٢٢ في البند ٣/١، وطلب أحد المساهمين اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للطعن بالتزوير ورفضت الجمعية هذا الاقتراح ومن ثم لا يجوز إثارته مرة أخرى لأن قرارات الجمعية ملزمة لكافة المساهمين ومنهم مقدم الاستجواب طبقاً لنص المادة "٧١" من قانون الشركات.

**سابعاً:** سبب تخفيض التصنيف الائتماني للبنك من وكالة موديز.  
**الرد:** أن ما تم من تخفيض التصنيف الائتماني كان سببه تخفيض التصنيف الائتماني لمصر نتيجة الأزمات الاقتصادية العالمية وأزمات السيولة في العملات الأجنبية، ولا يجوز أن يكون تصنيف أي بنك أعلى من تصنيف الدولة.

**ثامناً:** الزعم بوجود تزوير في محضر اجتماع الجمعية العامة للبنك المنعقدة في ٣٠/٣/٢٠٢١.



**الرد:** سبق إثارة الزعم المذكور بشأن محضر اجتماع جمعية ٢٠٢١/٣/٣٠ في اجتماع الجمعية العامة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٧ في البند ٣/١ وطلب أحد المساهمين اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للطعن بالتزوير ورفضت الجمعية هذا الاقتراح ومن ثم لا يجوز إثارته مرة أخرى لأن قرارات الجمعية ملزمة لكافة المساهمين ومنهم مقدم الاستجواب طبقاً لنص المادة ٧١ من قانون الشركات.

كذلك لا يوجد ما يخالف الحقيقة في محضر اجتماع الجمعية العامة المنعقد في ٢٧ مارس ٢٠٢٢. وقد اختتم المساهم استجواباته باقتراح سحب الثقة من مجلس الإدارة للأسباب التي سطرها في استجواباته.

**الرد:**

نصت المادة "٢٠٦" من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته على: "جدول اعمال الاجتماع:

تحدد الجهة التي تدعو لاجتماع الجمعية العامة مواد جدول أعمالها، ومع ذلك يجوز للمساهمين الذين يملكون ٥% على الأقل من أسهم الشركة ان يطلبوا ادراج بعض المسائل في جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

كما جرى نص المادة "٤٢ مكرر" من النظام الأساسي للبنك على: "تتعدد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الأخص فيما يلي:

(أ) (ز) كل ما يري مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية المختصة أو المساهمين الذين يملكون ٥% من رأس المال عرضه على الجمعية العامة."

ومن ثم أصبح على المساهم الذي يرغب في ادراج بعض المسائل في جدول اعمال الجمعية العامة العادية أن يملك ٥% على الأقل من أسهم الشركة وهو ما لم يتحقق بشأن المساهم صاحب الاستجواب

ويتلاحظ تعدد المساهمين الشقيين إثارة البلبلة في كل اجتماعات الجمعية العامة على مدى عدة سنوات بادعاء وقائع غير صحيحة وهو ما يؤثر على سمعة البنك ويضر بحقوق المساهمين.

وبعد طرح الطلبات والاستجوابات والاعتراضات، استأنف السيد الرئيس حديثه طالباً تصويت الجمعية على البند الأول من جدول الأعمال "التصديق على تقرير مجلس الإدارة" وذلك على النحو التالي:

**القرار (١)**

صادقت الجمعية العامة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بموافقة عدد (١,٣٣١,٣٨٥,٧٤٦) سهم بما يمثل نسبة ٩٩.٩٩٤١٢% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (٧٨,٣١٧) سهم متضمناً اعتراض السيد/ محمود لطفي مصطفى السقا ونجله القاصر يوسف بعدد (٣٠٠) سهم والسيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.

**البند رقم (٢)****التصديق على تقرير الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١****وتقرير مراقبي الحسابات عنه**

أشار السيد رئيس الاجتماع إلى أن تقرير الحوكمة هو من متطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية بحكم أن البنك شركة مساهمة مصرية مقيدة أسهمها في البورصة. ويتناول التقرير مختلف جهود البنك في إرساء الحوكمة السليمة من خلال مجلس الإدارة ولجانه. كما يتضمن التقرير النص على أي مخالفات ارتبقت بفرض جزاءات وقعت على البنك. ويقوم مراقبي الحسابات بإصدار تقرير عنه طبقاً للقواعد الصادرة عن الهيئة. وأعرب السادة مراقبي الحسابات عن عدم وجود أي تحفظ لديهما على تقرير الحوكمة المعروض على الجمعية العامة.

محمد عبد الله



**(٢) القرار**

صادقت الجمعية العامة على تقرير الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وتقرير مراقبي الحسابات عنه بموافقة عدد (١,٣٣١,٣٨٥,٧٤٦) سهم بما يمثل نسبة ٩٩.٩٩٤١٢% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (٧٨,٣١٧) سهم متضمناً اعتراض السيد/ محمود لطفي مصطفى السقا ونجله القاصر يوسف بعدد (٣٠٠) سهم والسيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.

**(٣) البند رقم**

**تقرير مراقبي الحسابات عن القوائم المالية  
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١**

تلى السيد الأستاذ/ كامل مجدي صالح تقرير مراقبي حسابات البنك عن القوائم المالية المستقلة والمجمعة للبنك عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/١٢/٣١. وأحاط سيادته السادة المساهمين بأنهما قاما بمراجعة القوائم المالية المستقلة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذلك قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن العام المالي المنتهي في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات. ثم قام سيادته بعرض فقرة إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة والمجمعة في ضوء مراجعتهم لها والذي تم وفقاً لمعايير المراجعة المصرية، وفي ضوء القوانين المصرية السارية.

**الرأي:**

أن القوائم المالية المستقلة والمجمعة تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل والمجمع للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائه المالي المستقل والمجمع وتدفقاته النقدية المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك، وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة والمجمعة.

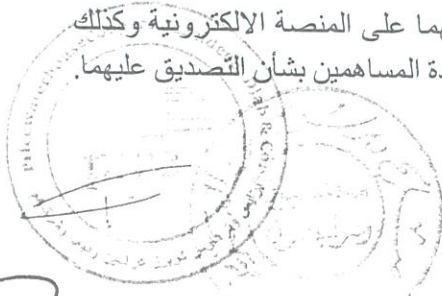
**(٣) القرار**

صادقت الجمعية العامة على تقرير مراقبي الحسابات عن القوائم المالية المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بموافقة عدد (١,٣٣١,١٢٧,٤٢٧) سهم بما يمثل نسبة ٩٩.٩٧٤٧٢% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (٧٨,٣١٧) سهم متضمناً اعتراض السيد/ محمود لطفي مصطفى السقا ونجله القاصر يوسف بعدد (٣٠٠) سهم والسيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.

**(٤) البند رقم**

**القوائم المالية المستقلة والمجمعة  
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١**

أشار السيد رئيس الاجتماع إلى أن القوائم المالية المستقلة والمجمعة تم إتاحتها على المنصة الإلكترونية وكذلك نشرهما بجريدتي الأهرام والشروق بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٢٣ وذلك لنظر السادة المساهمين بشأن التصديق عليهما.



علاء محمد حسن

القرار (٤)

صادقت الجمعية العامة على القوائم المالية المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بموافقة عدد (١,٣٣١,١٢٦,٩٧٥) سهم بما يمثل نسبة ٩٩.٩٧٤٧٢ % من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (٧٨,٣١٧) سهم متضمناً اعتراض السيد/ محمود لطفي مصطفى والسقا ونجله القاصر يوسف بعدد (٣٠٠) سهم والسيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.

البند رقم (٥)حساب توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٢١

عرض السيد رئيس الاجتماع قائمة حساب توزيع الأرباح المقترح لعام ٢٠٢٢ والمعروضة على السادة المساهمين للموافقة عليها وعلى تفويض مجلس الإدارة في وضع واعتماد قواعد توزيع حصة العاملين في الأرباح. كما تم احاطة الجمعية بأن التوزيعات النقدية للسادة المساهمين تم اقتراحها بعد مناقشات مستفيضة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ومراعاة احتياجات البنك والظروف الاقتصادية وأن الكوبون النقدي المقترح بواقع ٥٣ قرشاً مصرياً تقريباً للسهم يستحق لعدد إجمالي (٢,٩٩٩,٠٥٦,٢٨٧) سهم.

القرار (٥)

وافقت الجمعية العامة على حساب توزيع الأرباح المقترح أدناه عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١، وكذلك وافقت على تفويض مجلس الإدارة في وضع واعتماد قواعد توزيع الأرباح للعاملين في البنك، وذلك بموافقة عدد (١,٣٣١,٣٥٥,٧٩٦) سهم بما يمثل نسبة ٩٩.٩٩٩٩٤ % من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (٤٥٠) سهم تمثل أسهم السيد/ محمود لطفي مصطفى والسقا ونجله القاصر يوسف بعدد (٣٠٠) سهم والسيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم. وعليه، سيتم صرف كوبون نقدي بواقع ٥٣ قرشاً مصرياً تقريباً للسهم يستحق لعدد إجمالي (٢,٩٩٩,٠٥٦,٢٨٧) سهم.

(بالألف جنيه مصري)

١٦,٤٩١,٨٨٩

صافي الأرباح القابلة للتوزيع في ديسمبر ٢٠٢٢

يوزع كالآتي:

٨٠٦,٤٠٨

الاحتياطي القانوني

١١,٥٧٩,٦٠٧

الاحتياطي العام

١,٦١٣,٠٣٦

توزيعات المساهمين

١,٦١٢,٤٩٠

حصة العاملين

١١٠,٢٣٩

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

٢٤١,٨٧٤

مؤسسة البنك التجاري الدولي الخيرية

١٦١,٢٤٩

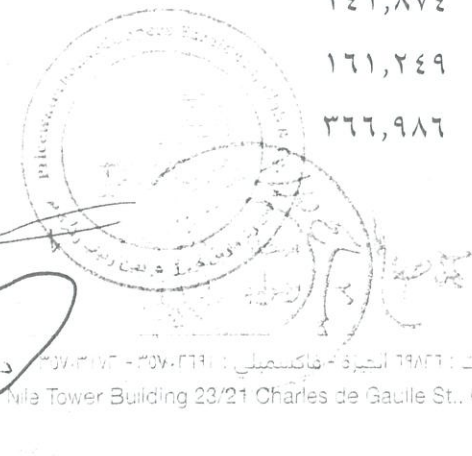
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي

٣٦٦,٩٨٦

أرباح محتجزه في اخر السنة المالية



عبدالله لطفي مصطفى





**البند رقم (٦)****زيادة رأس المال المصدر والمدفوع  
نظام الإثابة للعاملين بالبنك (الشريحة الرابعة عشر)**

عرض السيد رئيس الاجتماع على الجمعية العامة النظر في الموافقة على زيادة الجمعية العامة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بعدد (٢٠,٤٤٤,٧١٣) سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصري للسهم بزيادة قدرها ٢٠٤,٤٤٧,١٣٠ جنيه مصري، والتي تمثل الأسهم الخاصة بالشريحة الرابعة عشر من "برنامج تحفيز وإثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق الوعد بالبيع"، والمعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً لما اقرته الجمعية العامة غير العادية في ٢١ مارس ٢٠١٦.

كما طلب موافقة الجمعية على تعديل المادتين "السادسة" و "السابعة" من النظام الأساسي للبنك بما يعكس الزيادة المذكورة في رأس المال المصدر والمدفوع والتي وافق عليها البنك المركزي المصري بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٣. وطلب من الجمعية العامة تفويض المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب في السير في إجراءات الزيادة المذكورة بعاليه بعد الحصول على الموافقات اللازمة وله حق تفويض الغير في ذلك مع مراعاة قواعد القيد والشطب الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والإجراءات التنفيذية لها ببورصة الأوراق المالية. وكذلك تفويض السيد/ محيي الدين التهامي إبراهيم، رئيس القطاع القانوني بالبنك، والسيد/ محمود عباس محمد احمد، مدير الشؤون القانونية بالبنك، في إنهاء الإجراءات المطلوبة مع الجهات الإدارية والرقابية والتوقيع منفردين على عقود تعديل النظام الأساسي أمام الشهر العقاري المختص.

**القرار (٦)**

وافقت الجمعية العامة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بعدد (٢٠,٤٤٤,٧١٣) سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصري للسهم بزيادة قدرها ٢٠٤,٤٤٧,١٣٠ جنيه مصري، والتي تمثل الأسهم الخاصة بالشريحة الرابعة عشر من "برنامج تحفيز وإثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق الوعد بالبيع"، والمعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً لما اقرته الجمعية العامة غير العادية في ٢١ مارس ٢٠١٦.

كما وافقت الجمعية على تعديل المادتين "السادسة" و "السابعة" من النظام الأساسي للبنك بما يعكس الزيادة المذكورة في رأس المال المصدر والمدفوع والتي وافق عليها البنك المركزي المصري بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٣. وكذلك وافقت على تفويض المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب في السير في إجراءات الزيادة المذكورة بعاليه بعد الحصول على الموافقات اللازمة وله حق تفويض الغير في ذلك مع مراعاة قواعد القيد والشطب الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والإجراءات التنفيذية لها ببورصة الأوراق المالية. ووافقت الجمعية أيضاً على تفويض السيد/ محيي الدين التهامي إبراهيم، رئيس القطاع القانوني بالبنك، والسيد/ محمود عباس محمد احمد، مدير الشؤون القانونية بالبنك، في إنهاء الإجراءات المطلوبة مع الجهات الإدارية والرقابية والتوقيع منفردين على عقود تعديل النظام الأساسي أمام الشهر العقاري المختص.

وجاءت موافقة الجمعية بعاليه بعدد (١,٣٣١,٤٦٣,٥١٢) سهم بما يمثل نسبة ٩٩.٩٩٩٩٦% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (١٥٠) سهم تمثل أسهم السيد المساهم/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا وفيما يلي نص المادتين السادسة والسابعة قبل وبعد التعديل:



عبدالله حسن

المادة (السادسة) قبل التعديل:

حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ (خمسون مليار جنيه مصري).  
حدد رأسمال البنك المصدر بمبلغ ٢٩,٩٩٠,٥٦٢,٨٧٠ جنيه مصري (تسعة وعشرين مليار وتسعمائة وتسعون مليون وخمسمائة وأثنى وستون ألف وثمانمائة وسبعون جنيهاً مصرياً) موزع على ٢,٩٩٩,٠٥٦,٢٨٧ سهم (اثنى مليار وتسعمائة وتسعة وتسعون مليون وستة وخمسون ألف ومائتين سبعة وثمانون سهم) بقيمة إسمية قدرها عشرة جنيهات مصرية للسهم الواحد.

المادة (السادسة) بعد التعديل:

حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ (خمسون مليار جنيه مصري).  
حدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ٣٠,١٩٥,٠١٠,٠٠٠ جنيه مصري (ثلاثون مليار ومائة وخمسة وتسعون مليون وعشرة ألف جنيهاً مصرياً) موزع على ٣,٠١٩,٥٠١,٠٠٠ سهم (ثلاثة مليارات وتسعة عشر مليون وخمسمائة وواحد ألف سهم) بقيمة إسمية قدرها عشرة جنيهات مصرية للسهم الواحد.

المادة (السابعة) قبل التعديل:

يتكون رأس مال البنك المصدر من عدد ملياران وتسعمائة وتسعة وتسعون مليون وستة وخمسون ألف ومائتان وسبعة وثمانون سهم وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي:

الاسم	الجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية بالجنيه المصري
بنك اوف نيويورك ميلون (أجنبي)	أمريكي	٦٧٣,٩٥٣,٦٢٤	٦,٧٣٩,٥٣٦,٢٤٠
ألفا أوريكس ليميتد Alpha Oryx Limited	إماراتي	٥١١,٦٤٤,١٠١	٥,١١٦,٤٤١,٠١٠
مساهمون آخرون	(مصريون وأجانب)	١,٨١٣,٤٥٨,٥٦٢	١٨,١٣٤,٥٨٥,٦٢٠
المجموع		٢,٩٩٩,٠٥٦,٢٨٧	٢٩,٩٩٠,٥٦٢,٨٧٠

وتبلغ نسبة المشاركة المصرية ١٩.٩٨% وفقاً لكشوف المساهمين المعتمدة من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي وفقاً للمركز في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢ وقد تم سداد رأس المال المصدر البالغ ٢٩,٨٢٥,١٣٣,٦٠٠ جنيه مصري (تسعة وعشرين مليار وثمانمائة وخمسة وعشرون مليون ومائة وثلاثة وثلاثون ألف وستمائة جنيه مصري) بالكامل بموجب التأشير بالسجل التجاري - كما تم سداد مبلغ الزيادة وقدره ١٦٥,٤٢٩,٢٧٠ جنيه مصري (مائة وخمسة وستون مليون وأربعمائة وتسعة وعشرون ألف ومائتان وسبعون جنيه مصري) وأودع لدى البنك التجاري الدولي (مصر) - فرع الجيزة المرخص له بتلقي الاكتتابات العامة - بموجب الشهادة البنكية المؤرخة في ٢٠٢٢/١١/٢٢ وبذلك يصبح رأس المال المصدر مسدد بالكامل.



علاء الدين محمد





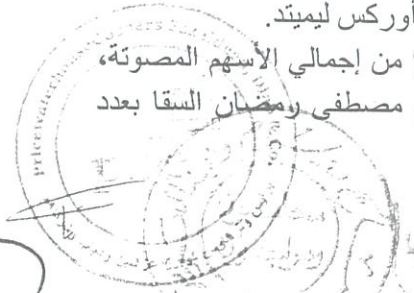




**القرار (٩)**

وافقت الجمعية العامة على أن يكون تشكيل مجلس الإدارة وفقاً للتصويت الحاصل عليه كل مرشح على النحو التالي:

- (١) السيد/ أمين هشام محمد أمين عز العرب، رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي من ذوي الخبرة. وذلك بموافقة عدد (١,٣١٢,١٢١,٣٤٩) سهم بما يمثل نسبة ٩٨.٥٤٧٢٦% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (١٨,٦٠٦,٢٦٣) متضمناً اعتراض السيد/ محمود لطفي مصطفى السقا ونجده القاصر يوسف بعدد (٣٠٠) سهم والسيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.
- (٢) السيد / حسين محمد ماجد حسين أباطة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب من ذوي الخبرة. وذلك بموافقة عدد (١,٣١٢,٧١١,٥١٨) سهم بما يمثل نسبة ٩٨.٥٩٣٧٣% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (١٧,٩٨٧,١٠٠).
- (٣) السيد / باريش داتاترايا سوكتانكار، عضو غير تنفيذي مستقل من ذوي الخبرة. وذلك بموافقة عدد (١,٢٨١,٨٠٠,٢٩٩) سهم بما يمثل نسبة ٩٦.٢٧٢٢٦% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (٤٨,٨٩٥,٨٧٥) متضمناً اعتراض السيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.
- (٤) السيد / راجيف كريشان لال كاكار، عضو غير تنفيذي مستقل من ذوي الخبرة. وذلك بموافقة عدد (١,٢٨١,٦١٥,٢٠١) سهم بما يمثل نسبة ٩٦.٢٥٨١٨% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (٤٩,٠٨٣,٤١٧) متضمناً اعتراض السيد/ محمود لطفي مصطفى السقا ونجده القاصر يوسف بعدد (٣٠٠) سهم والسيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.
- (٥) السيد / شريف سمير محمود سامي، عضو غير تنفيذي مستقل من ذوي الخبرة. وذلك بموافقة عدد (١,٢٨١,٢٤٨,٨٤٦) سهم بما يمثل نسبة ٩٦.٢٣٠٦٧% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (٤٩,٤٤٩,٧٧٢) متضمناً اعتراض السيد/ محمود لطفي مصطفى السقا ونجده القاصر يوسف بعدد (٣٠٠) سهم والسيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.
- (٦) السيد / جاي-مايكل باسلو، عضو غير تنفيذي مستقل من ذوي الخبرة. وذلك بموافقة عدد (١,٣١٢,٧٩٣,٨٤٢) سهم بما يمثل نسبة ٩٨.٥٩٩٩١% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (١٧,٩٠٤,٢٧٦) متضمناً اعتراض السيد/ محمود لطفي مصطفى السقا ونجده القاصر يوسف بعدد (٣٠٠) سهم والسيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.
- (٧) السيد / فاضل عبد الباقي أبو الحسن القائد العلي، عضو غير تنفيذي ممثل عن شركة ألفا أوركس ليميتد. وذلك بموافقة عدد (١,٣١٢,٥٤٦,٨٧٣) سهم بما يمثل نسبة ٩٨.٥٨٧٥٩% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (١٨,٠٦٧,٧٢٠) متضمناً اعتراض السيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.
- (٨) السيد / عزيز مولجسي، عضو غير تنفيذي ممثل عن شركة ألفا أوركس ليميتد. وذلك بموافقة عدد (١,٢٩٢,١٥٢,٩٨٥) سهم بما يمثل نسبة ٩٧.٠٤٩٦٤% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (٣٨,٥٤٥,٦٣٣) متضمناً اعتراض السيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.



عبدالله لطفي مصطفى

٩) السيدة / هدى أحمد محمد منصور العسقلاني، عضو غير تنفيذي مستقل من ذوي الخبرة. وذلك بموافقة عدد (١,٣١٨,٢٣٤,٦٥٧) سهم بما يمثل نسبة ٩٩.٠٠٨٥٦% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (١٢,٤٦٣,٩٦١) متضمناً اعتراض السيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.

١٠) السيدة / نيفين على فائق صبور، عضو غير تنفيذي مستقل من ذوي الخبرة. وذلك بموافقة عدد (١,٣١٦,٨٣٩,٦٥١) سهم بما يمثل نسبة ٩٩.٠٠٧٥٢% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (١٢,٤٦٣,٩٦١) متضمناً اعتراض السيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.

### البند رقم (١٠)

#### تحديد بدلات ومكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

#### للعام المالي ٢٠٢٣

أوضح السيد رئيس الاجتماع أنه في ضوء زيادة حجم العمل وتعدد لجان المجلس، فالأمر معروض على الجمعية العامة للموافقة على بدلات ومكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين للعام المالي ٢٠٢٣ وذلك وفقاً لما هو مقترح بالمذكرة المعروضة على السادة المساهمين.

### القرار (١٠)

وافقت الجمعية العامة على بدل حضور سنوي لكل عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة بمبلغ صافي قدره مائتان وخمسون ألف جنيه مصري. وكذلك وافقت الجمعية العامة على بدل حضور سنوي لكل عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة عن عضوية أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس بمبلغ صافي قدره مائتان وخمسة عشر ألف جنيه مصري، على أن يكون البديل السنوي المقرر لرئيس كل لجنة مبلغ صافي قدره مائتان وثلاثون ألف جنيه مصري. وجاءت الموافقة بعدد (١,٣٣١,٣٥٠,٥٥١) سهم بما يمثل نسبة ٩٩.٩٩٣٧١% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (٧٨,٣١٧) متضمناً اعتراض السيد/ محمود لطفي مصطفى السقا ونجده القاصر يوسف بعدد (٣٠٠) سهم والسيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.

### البند رقم (١١)

#### تعيين السادة مراقبي حسابات البنك وتحديد أتعابهما

#### عن اللجنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١

قدم السيد رئيس الاجتماع مقترح اللجنة المراجعة والذي أيدته مجلس الإدارة للعرض على الجمعية العامة للموافقة على استمرار تعيين السيد/ فريد سمير فريد، مكتب صالح وبرسوم وعبدالعزيز - مكتب جرانت ثورنتون - محاسبون ومراجعون"، والذي تم تغيير اسمه اعتباراً من ١ ديسمبر ٢٠٢٢ من "مكتب ديلويت - صالح وبرسوم وعبدالعزيز، محاسبون ومراجعون" وتعيين "السيد/ حسام الدين محمد عبدالله هلال - محمد هلال ووحيد عبد الغفار وشركاهم، بيكر تيلي محمد هلال ووحيد عبد الغفار - محاسبون قانونيون" كمراقبي حسابات البنك للسنة المالية ٢٠٢٣، وكذلك للموافقة على مقترح تحديد الأتعاب السنوية لهما بإجمالي مبلغ قدره ٧,٦ مليون جنيه مصري (بخلاف ضريبة القيمة المضافة) لمراجعة وإصدار تقارير المراجعة ربع السنوية والسنوية للقوائم المالية المستقلة والمجمعة.

عبدالله لطفي مصطفى



**القرار (١١)**

وافقت الجمعية العامة على تعيين السيد/ فريد سمير فريد، مكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز - مكتب جرانت ثورنتون، محاسبون ومراجعون"، و"السيد/ حسام الدين محمد عبدالله هلال - محمد هلال ووحيد عبد الغفار وشركاهم، بيكر تيلي محمد هلال ووحيد عبد الغفار - محاسبون قانونيون" كمراقبي حسابات البنك للسنة المالية ٢٠٢٣، وكذلك وافقت تحديد الأتعاب السنوية لهما بإجمالي مبلغ قدره ٧,٦ مليون جنيه مصري (بخلاف ضريبة القيمة المضافة) لمراجعة وإصدار تقارير المراجعة ربع السنوية والسنوية للقوائم المالية المستقلة والمجمعة. وجاءت الموافقة بعدد (١,٢٧٣,١٣٠,٢٩١) سهم بما يمثل نسبة ٩٥.٦٢٠٩١% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (٥٨,٠٤٥,٥١٧) متضمناً اعتراض السيد/ محمود لطفي مصطفى السقا ونجله القاصر يوسف بعدد (٣٠٠) سهم والسيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.

**البند رقم (١٢)****الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢٣**

عرض السيد رئيس الاجتماع على الجمعية العامة للنظر في الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢٢ بما يجاوز قيمته ألف جنيه مصري، وذلك إعمالاً لما تنص عليه المادة ١٠١ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. وكذلك اعتماد التبرعات التي تمت خلال ٢٠٢٢، والتي استعرضتها المذكرة المعروضة وتبلغ إجماليها ٣٠ مليون جنيه مصري لصالح صندوق تحيا مصر مبادرة تحسين جودة الخدمات المقدمة للأطفال المبتسرين كما سبق ذكره.

**القرار (١٢)**

وافقت الجمعية العامة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢٣ بما يجاوز قيمته ألف جنيه مصري، وذلك كما تقتضي به المادة (١٠١) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. كما اعتمدت الجمعية العامة كافة المبالغ التي قام مجلس الإدارة بالتبرع بها خلال عام ٢٠٢٢. وجاءت الموافقة بعدد (١,٢٨٠,٠٨٤,٦٢١) سهم بما يمثل نسبة ٩٦.١٤٣٢٨% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (٢٤,٧٢٧,٧٦٩) متضمناً اعتراض السيد/ محمود لطفي مصطفى السقا ونجله القاصر يوسف بعدد (٣٠٠) سهم والسيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.

**البند رقم (١٣)****الترخيص للسادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بالقيام بأعمال فنية وإدارية أخرى**

عرض السيد رئيس الاجتماع على الجمعية العامة للنظر في الترخيص للسادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بصفة دائمة بالقيام بأي عمل فني أو إداري بأية صورة كانت في أي شركة مساهمة أخرى، وذلك إعمالاً لما نصت عليه المادة (٩٥) من قانون الشركات رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨١.



Handwritten signature in blue ink.

القرار (١٣)

وافقت الجمعية العامة على الترخيص للسادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بصفة دائمة بالقيام بأي عمل فني أو إداري بأية صورة كانت في أي شركة مساهمة أخرى، وذلك وفقاً لما ورد بالمادة (٩٥) من قانون الشركات رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨١. وجاءت الموافقة بعدد (١,٣٢٠,٨٧٥,١٢٦) سهم بما يمثل نسبة ٩٩.٢٠٤٧١% من إجمالي الأسهم المصوتة، وعدم موافقة عدد (٧,٧٠٩,٠٥٤) متضمناً اعتراض السيد/ محمود لطفي مصطفى السقا ونجله القاصر يوسف بعدد (٣٠٠) سهم والسيد/ عبدالله لطفي مصطفى رمضان السقا بعدد (١٥٠) سهم.

وبهذا، انتهت أعمال الجمعية العامة العادية الساعة الثالثة والرابع عصر ذات اليوم.

مراقبا الحسابات

جامعا الأصوات

أمين السر

الرئيس

إقرار

أقر أنا شريف سمير محمود سامي بصفتي رئيس الاجتماع بأنني مسئولاً مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد في هذا المحضر من بيان نتائج وإجراءات انعقاد، وذلك في مواجهة الغير، والمساهمين بالبنك، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

رئيس مجلس الإدارة

شريف سمير محمود سامي





كتاب وحدة سينا رقم ١٨ بتاريخ ٢١/٥/٢٠١٦ م الموافق بموافقنا الطبع  
إخطار أول وثائق تجديدي بتاريخ ١٦/٥/٢٠١٦ م الموافق بموافقنا الطبع  
جامعة مصر للمقاومة  
تفويضات بالحضور  
إقرار قبول تعيين



(قطاع الشؤون القانونية) Legal Affairs Sector  
الإدارة المركزية لشئون التأسيس والشركات  
مواقف البنك المركزي  
شهادات بتحديد أسهم

أقرأنا / ..... بطاقة رقم : ٢٨١١٤٧٦  
بصفتي / .....  
اجتماع (.....) لشركة : البنك التجاري الدولي (.....)  
المنعقد بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١٦ عدد صفحات المحضر ( ١٦ ) صفحة - عدد النسخ ( ١١ ) نسخة، وذلك تحت مسؤوليتي  
و دون أدنى مسؤولية على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبإني مفوض في تسليم وإستلام المحضر.  
وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره (.....) بموجب إيصال رقم (.....)  
بتاريخ ١٤ / ٤ / ٢٠١٦ والمقدم للهيئة بتاريخ : ١٤ / ٤ / ٢٠١٦  
توقيع مقدم الطلب  
.....

" دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء في الشركة، فقد تم التصديق على هذا المحضر في حدود السلطة المقررة للهيئة  
بموجب قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159  
لسنة 1981، وفي ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى المحضر  
أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسؤولية على الهيئة في مواجهة المساهمين أو الشركاء في الشركة أو الغير  
عن مضمون ما ورد في المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات".

ملاحظات الهيئة : لا ينفذ قرار زيارة رأس المال إلا بعد موافقة  
مدير مونت ووالاه إجراءات وقوائم نوع من التبريل رقم  
الاعتماد من مشوركتنا برصد سيطاء رقم ٢٨ بتاريخ ٢١/٥/٢٠١٦  
المرتب بموافقنا الجارية المت...

المدير العام  
.....  
٢٠١٦/٥/٢١  
مدير الإدارة  
.....  
٢٠١٦/٥/٢١  
المحامي  
.....  
٢٠١٦/٥/٢١  
F-ISS/B-01-09